الأمم المتحدة

A/C.2/70/L.27

الجمعية العامة

Distr.: Limited
9 November 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون
اللجنة الثانية
البند ٢٣ (ب) من جدول الأعمال
مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

جنوب أفريقيا*: مشروع قرار

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

إن الجمعية العامة،

تشير إلى إعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤[(١)]، المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية المعقود في فيينا في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، والذي أعربت فيه كل الأطراف المعنية عن التزامها بتنفيذ برنامج العمل،

وإذ تؤكد من جديد الهدف الرئيسي من برنامج عمل فيينا وهو العمل بشكل أكثر اتساقا على تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتصدي للتحديات التي تواجهها بسبب موقعها غير الساحلي النائي وبسبب المعوقات الجغرافية، والإسهام بالتالي في تحسين معدل النمو المستدام والشامل الذي يمكن أن يسهم في القضاء على الفقر من خلال التحرك نحو بلوغ الهدف المتمثل في إنهاء الفقر المدقع،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) القرار ١٣٧/٦٩، المرفقان الأول والثاني.

15-19550 (A) 101115 111115

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير إلى قراريها ١٣٧/٦٩ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٢٣٢/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[٢]،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في عام ٢٠١٢ المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''[٣]،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ المعنون ''تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠''، وتسلّم بأن الخطة تتّخذ من الأهداف الإنمائية للألفية منطلقا لها وتسعى إلى إتمام ما لم يتحقق في إطارها، وتشدد على أهمية تنفيذ هذه الخطة الجديدة الطموحة التي تجعل من القضاء على الفقر عنصرا محوريا وتهدف إلى تعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية يؤخذ بها في إطار شراكة عالمية أنجع من أجل التنمية المستدامة،

وإذ تعيد كذلك تأكيد إعلان سينداي وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[٤]، وتسلّم في الوقت نفسه بأن البلدان النامية غير الساحلية تواجه مصاعب خاصة من حيث أخطار الكوارث، وتكرر تأكيد الالتزام بالحد من أخطار الكوارث وبناء القدرة على تحمّل الكوارث ضمن سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر،

(٢) القرار ٢/٥٥.

(٣) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٤) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفقان الأول والثاني.

وإذ تضع في اعتبارها إعلان ألماتي[٥] وبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وإنشاء إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية[٦]،

وإذ تسلّم بأن عدم امتلاك البلدان النامية غير الساحلية منافذ برية إلى البحر، الذي يزيده سوءا البعد عن الأسواق العالمية وارتفاع تكاليف العبور وأخطاره، لا يزال يشكل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير وتدفقات رأس المال س الخاص وحشد الموارد المحلية لهذه البلدان، ويؤثر بالتالي سلبا في نموها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام،

وإذ تسلّم أيضا بأوجه الضعف والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية من حيث الوصول إلى الطاقة وضرورة تعزيز الاستثمارين العام والخاص في الهياكل الأساسية للطاقة وتكنولوجيات الطاقة النظيفة،

وإذ تؤكد أهمية المشاركة الفعالة للبلدان النامية غير الساحلية في مبادرة الطاقة المستدامة للجميع وفي معرض إكسبو ٢٠١٧ الذي سيُعقد في أستانا، كازاخستان، وسيركّز على موضوع ”الطاقة المستقبلية“،

وإذ تعترف بالحاجة إلى النهوض بالتكامل الإقليمي الهادف ليشمل التعاون فيما بين البلدان وأهمية تحسين مرافق البنية التحتية الحالية للنقل من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا،

وإذ تسلّم بأن برنامج عمل فيينا يستند إلى شراكات مجددة ومعززة تستعين بها البلدان النامية غير الساحلية في مساعيها الرامية إلى تسخير فوائد التجارة الدولية، وتحويل اقتصاداتها هيكليا، وتحقيق نمو أكثر شمولا واستدامة،

وإذ تلاحظ دعوة ليفنغستون إلى اتخاذ إجراءات من أجل التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية، المعتمدة في الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، المعقود في ليفنغستون، زامبيا، في حزيران/يونيه ٢٠١٥،

---

(٥) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الثاني.

(٦) المرجع نفسه، المرفق الأول.

وإذ تلاحظ مع التقدير الإعلان الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى لرؤساء الدول وحكومات البلدان النامية غير الساحلية حول موضوع ”ربط البلدان النامية غير الساحلية بالفرص المتاحة على الصعيد العالمي“، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤[٧]؛

٢ - ترحب باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٨] التي تسلّم، ضمن جملة جملة أمور، بالتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية في سعيها إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

٣ - تؤكّد التكامل بين أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والبنود الهامة لخطة عمل أديس أبابا[٩] من جهة، وبين المجالات الستة ذات الأولوية لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤[١٠]، وتشدد على أنّ التنفيذ الفعال لخطط العمل هذه من شأنه أن يدفع عجلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية ويساعد في تحويل اقتصاداتها من اقتصادات غير الساحلية إلى اقتصادات موصولة برًّا؛

٤ - تسلم بأنّ البلدان النامية غير الساحلية تواجه مصاعب واحتياجات خاصة في جهودها المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، وتشدّد في هذا الصدد على أهمية الدعم الدولي الكافي، بمختلف أشكاله، على نحو يتسق جيدا مع الأولويات الوطنية لهذه البلدان ويلبي احتياجاتها الإنمائية الخاصة؛

٥ - تحثّ الدول الأعضاء على أن تدمج برنامج عمل فيينا في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والقطاعية لكفالة تنفيذه بفعالية؛

٦ - تدعو الشركاء في التنمية إلى توفير دعم تقني ومالي هادف، حسب الاقتضاء، من أجل تنفيذ الإجراءات المحددة المدرجة في برنامج عمل فيينا؛

---

(٧) A/70/305.

(٨) القرار ١/٧٠.

(٩) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(١٠) القرار ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني.

٧ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة أن تدمج برنامج عمل فيينا في برامج عملها، وذلك ضمن إطار ولاية كل منها، وأن تدعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في تنفيذ برنامج العمل بطريقة متسقة ومنسقة تنسيقا جيدا، وتدعو المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية والصناديق المشتركة للسلع الأساسية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة إلى القيام بذلك؛

٨ - تعرب عن تقديرها للجهود التي بذلتها مجالس إدارة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) من أجل تعميم برنامج عمل فيينا؛

٩ - تدعو البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر وشركائهما في التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى إلى تنفيذ الإجراءات التي تم الاتفاق عليها في برنامج عمل فيينا بمجالاته الستة ذات الأولوية، وهي: المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر، وتطوير الهياكل الأساسية وصيانتها، والتجارة الدولية وتيسير التجارة، والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي، والتحول الاقتصادي الهيكلي، ووسائل التنفيذ المنسق والمتسق والسريع المستخدمة على جميع المستويات؛

١٠ - تشدّد على حاجة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر إلى تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين هيئاتها الوطنية المسؤولة عن الضوابط الحدودية والجمركية وعن الإجراءات المتعلقة بذلك؛

١١ - تشدّد أيضا على ضرورة تعزيز مواءمة القواعد من خلال التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنقل والمرور العابر والاتفاقات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية؛

١٢ - تؤكد على الأهمية القصوى لعملية تطوير الهياكل الأساسية الكافية والموثوقة، بما في ذلك البنية التحتية للنقل العابر ولتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية للطاقة في البلدان النامية غير الساحلية، وذلك للحدّ من ارتفاع التكاليف التجارية وتحسين الترابط والقدرة التنافسية لهذه البلدان وإدماجها بالكامل في السوق العالمية، مع الأخذ في الاعتبار الواقع الوطني والقدرات الوطنية وكذا الاحتياجات الخاصة الناجمة عن سلبيات الموقع الجغرافي؛

١٣ - ترحّب بما أُقرَّ في خطة عمل أديس أبابا من إطلاق لمنتدى عالمي جديد بشأن الهياكل الأساسية، وتشدّد على ضرورة أن يتصدى هذا المنتدى للاحتياجات والمصاعب الإنمائية الخاصة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية؛

١٤ - تدعو المجتمع الدولي والشركاء في التنمية إلى دعم تطوير الهياكل الأساسية في البلدان النامية غير الساحلية بجميع المصادر، بما في ذلك القطاع العام والقطاع الخاص والشراكات بينهما، والمساعدة الإنمائية الرسمية، ومصادر التمويل المبتكرة وذلك من أجل دعم الجهود الوطنية الرامية إلى سدّ الفجوة القائمة في الهياكل الأساسية وربط الحلقات المفقودة، الذي يظلّ حاسما في تنفيذ برنامج عمل فيينا بنجاح؛

١٥ - تدعو المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية الإقليمية إلى تمكين البلدان النامية غير الساحلية من فرص تساهلية وميسورة في الوصول الهادف إلى التمويل الطويل الأجل في تطوير الهياكل الأساسية وصيانتها، بما في ذلك استحداث مرافق إقراض خاصة بهذه البلدان؛

١٦ - تشدد على أهمية التجارة الدولية وتيسير التجارة باعتبارهما من أولويات برنامج عمل فيينا، وتؤكد من جديد على أن زيادة إدماج البلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية وسلاسل القيمة العالمية أمر حيوي من أجل زيادة قدرتها التنافسية وكفاءتها وضمان تنميتها الاقتصادية؛

١٧ - تدعو إلى تحقيق نتائج متوازنة طموحة إنمائية المنحى لخطة الدوحة الإنمائية[(١١)] بما يتماشى مع الولاية الإنمائية الموكلة للمفاوضات، وتطلب إيلاء المراعاة الكاملة للاحتياجات والصعوبات وأوجه الضعف الخاصة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية؛

١٨ - تدعو أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى أن تنظر في أقرب وقت ممكن في مسألة التصديق المبكر على اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة، حتى يدخل حيز النفاذ ويحسّن تيسير التجارة وخفض تكاليف المعاملات التجارية؛

١٩ - تهيب بالمجتمع الدولي أن يوفر ما يكفي من المعونة التقنية والمالية الضرورية لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية على جني جميع الفوائد الناجمة عن اتفاق تيسير التجارة، ولدعم الهدف النهائي المتمثل في التنفيذ الكامل لهذا الاتفاق الجديد؛

---

(١١) انظر الوثيقة A/C.2/56/7، المرفق.

٢٠ - تشدد على ضرورة الاهتمام، في إطار منظمة التجارة العالمية وكلّما اقتضى الامر، بشواغل واحتياجات البلدان النامية غير الساحلية وذلك من أجل زيادة مشاركتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتدعو في هذا الصدد أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى النظر في إمكانية التوصل إلى برنامج عمل يركّز أساسا، وليس حصرا، على مجالات تيسير التجارة وتنويع التجارة، والخدمات، والمعونة لصالح التجارة، والتجارة الإلكترونية، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وذلك على نحو يتسق مع المبادئ التوجيهية للمنظمة؛

٢١ - تعيد التأكيد على أنّ الحواجز غير المادية وحالات التأخير وأوجه القصور المرتبطة بالمعابر الحدودية والموانئ ما زالت تجعل تكاليف النقل مرتفعة، وتسلّم في هذه الصدد بأنّ مواصلة تبسيط ومواءمة الإجراءات الجمركية وإجراءات النقل العابر وشكلياتها والشفافية والفعالية في إدارة الحدود وتنسيق عمل الوكالات المعنية بالتخليص الجمركي على الحدود سيكون لها أثر ملموس مباشر على تخفيض تكلفة ممارسة التجارة وعلى تحفيز انخراط البلدان النامية غير الساحلية في التجارة بنسق أسرع وأقدر على التنافس؛

٢٢ - تهيب بالشركاء في التنمية أن ينفذوا مبادرة المعونة لصالح التجارة تنفيذا فعالا، مع إيلاء الاعتبار المناسب للاحتياجات والمتطلبات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك بناء القدرات لصياغة السياسات التجارية والمشاركة في المفاوضات التجارية وتنفيذ تدابير تيسير التجارة وتنويع منتجاتها المخصصة للتصدير؛

٢٣ - تدعو المنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها الأونكتاد والبنك الدولي ومنظمة الجمارك العالمية ومصارف التنمية الإقليمية، إلى وضع برامج وامتيازات خاصة للبلدان النامية غير الساحلية من أجل مساعدتها على تنفيذ مبادرات تيسير التجارة وتوسيع نطاقها وعلى التنفيذ الفعال للاتفاقيات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وسائر الصكوك القانونية الأخرى المتعلقة بالمرور العابر وتيسير التجارة؛

٢٤ - تهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم تعزيز تكامل البلدان وتعاونها إقليميا وبشكل بنّاء على تناول طائفة أوسع من المجالات التي تتعدى التجارة وتيسير التجارة لتشمل الاستثمار، والبحث والتطوير، والسياسات والبرامج الرامية إلى تسريع التنمية الصناعية الإقليمية والترابط الإقليمي؛

٢٥ - تسلم بأنّ اقتصادات العديد من البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تعتمد على تصدير عدد قليل من السلع التصديرية، التي كثيرا ما تكون قيمتها المضافة ضعيفة، وتدعو المجتمع الدولي والشركاء في التنمية إلى دعم الجهود الرامية إلى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تنويع قاعدتها الاقتصادية، وإلى تشجيع نقل التكنولوجيا بشروط متفق

عليها بين الأطراف، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز إضافة القيمة لصادرات هذه البلدان عن طريق تطوير قدراتها الإنتاجية، بما في ذلك من خلال مشاركة القطاع الخاص، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بهدف زيادة قدرة منتجات البلدان النامية غير الساحلية على المنافسة في أسواق الصادرات، وترحّب، في هذا الصدد، ببدء تنفيذ آلية تيسير التكنولوجيا ضمن خطة عمل أديس أبابا؛

٢٦ - تشدد على أهمية تعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي في البلدان النامية غير الساحلية حتى تبني هذه البلدان قدراتها الإنتاجية، وتهيب في هذا الصدد بالمجتمع الدولي أن يدعم جهودها من أجل التنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات، وزيادة القيمة المضافة في قطاعي الصناعات التحويلية والزراعة، وتنمية قطاعات الخدمات والمالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة المستدامة؛

٢٧ - تؤكد الدور المهم الذي يؤديه الاستثمار المباشر الأجنبي في التعجيل بالتنمية والحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل ونقل الخبرة الإدارية والتكنولوجية وتدفقات رؤوس الأموال غير المنشئة للديون، وتسلم بالدور المهم لمشاركة القطاع الخاص في تطوير الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق في البلدان النامية غير الساحلية وبالإمكانيات التي تنطوي عليها تلك المشاركة، وتشجع الدول الأعضاء على تيسير تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي بهذا الشأن إلى البلدان النامية غير الساحلية، وتهيب بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية أن تعمل على إقامة بيئة مؤاتية لجذب الاستثمار المباشر الأجنبي ومشاركة القطاع الخاص؛

٢٨ - تعرب عن قلقها من أن النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للبلدان النامية غير الساحلية ما زالا ضعيفين للغاية أمام الصدمات الخارجية والتحديات المتعددة التي يواجهها المجتمع الدولي، وتدعو المجتمع الدولي إلى مساعدة هذه البلدان في مواجهة الصعوبات التي تعترضها وتعزيز قدرتها على التحمل وفي ما تبذله من جهود لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق الأولويات الستّ ضمن برنامج عمل ألماتي؛

٢٩ - تسلّم بالآثار السلبية لتغير المناخ، وتدهور الأراضي، والتصحر، وإزالة الغابات على اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية، وتدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز الدعم الذي يقدّمه للجهود التي تبذلها هذه البلدان من أجل التصدي لهذه التحديات على نحو متكامل، بما في ذلك إجراء مزيد من البحوث بشأن آثار تغير المناخ على البلدان النامية غير الساحلية؛

٣٠ - تحثّ البلدان النامية غير الساحلية التي لم تنضم بعد إلى الاتفاق المتعدد الأطراف المتعلق بإنشاء مركز أبحاث دولي للبلدان النامية غير الساحلية، أو لم تصدق عليه بعد، على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن من أجل تمكين مركز الأبحاث من العمل بكامل طاقته؛

٣١ - تدعو البلدان النامية إلى أن تقدم، من منطلق روح التضامن وبما يتسق مع قدراتها، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل فيينا على نحو فعال في مجالات التعاون المتفق عليها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يعد تكملة للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلا عنه؛

٣٢ - تحثّ جميع الشركاء في تحقيق التنمية المستدامة على توفير وتعزيز الدعم والمساعدة الهادفين إلى البلدان النامية غير الساحلية من أجل تطوير وتحسين طاقاتها وقدراتها المؤسسية والبشرية الوطنية على جمع البيانات وتحليلها ونشرها؛

٣٣ - تدعو القطاع الخاص إلى المساهمة في تنفيذ برنامج عمل فيينا، ضمن مجال اختصاصه وتمشيا مع الأولويات الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية؛

٣٤ - تشدد على أنّ الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات التي تواجهها ينبغي أن تحظى بالعناية الواجبة ضمن عملية متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٣٥ - تشدد على أهمية النجاح في تنفيذ ومتابعة واستعراض برنامج عمل فيينا على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

٣٦ - تؤكد أنّ مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، سيعمل، وفقا للولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة، على كفالة التنسيق في متابعة تنفيذ برنامج عمل فيينا ورصده بفعالية وتقديم تقارير عن تنفيذه وسيضطلع بجهود في مجال الدعوة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي وتؤكد أيضا ضرورة أن يعمل المكتب، بالتعاون مع الأطراف المعنية الأخرى، كل في إطار ولايته، على وضع مؤشرات ذات صلة لقياس التقدم المحرز صوب تنفيذ برنامج العمل في البلدان النامية غير الساحلية؛

٣٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يزوّد الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين بتقرير عن تنفيذ هذا القرار، بما فيه تنفيذ برنامج عمل فيينا، يبرز فيه ما أحرزته البلدان

النامية غير الساحلية من تقدّم بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا؛

٣٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والسبعين البند الفرعي المعنون ''متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية'' ضمن البند المعنون ''مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة''.